

## التقنية ومآلاتها على مفهوم المواطنة

## Technology and its impact on the concept of citizenship

آمال ساحي

جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر2 (الجزائر)، [sahi.amel@univ-alger2.dz](mailto:sahi.amel@univ-alger2.dz).

تاريخ الاستلام: 2022/08/06؛ تاريخ القبول: 2022/10/26؛ تاريخ النشر: 2022/11/10

## Abstract

## الملخص

The end of the 20th century and the beginning of the 21st century witnessed a growing talk about universal values that were marketed to them in several fields, the most prominent of which is what we call cultural diversity, which makes the individual recognize the other, which contributes to building civil ties that touch on several areas such as social and cultural, to embody the process of belonging to each other, and from the other hand, we seek the existence of a relationship existing between the individual and the state, strengthened according to the rule through which the rights of his individuality are preserved in order to form a good citizen.

Based on the individual's relationship with the state, the term citizenship is formed for us, which is considered one of the most important concepts related to human existence in general, and which calls for the need to create mechanisms to preserve it in particular. What are its technical and its political dimensions, which leads to a radical change in the relationship between identity, the citizen and the state.

**Keywords:** Citizenship, identity, cultural diversity, belonging, technology,

شهدت نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين حديثاً متنامياً عن القيم العالمية يسوق لها في مجالات عدّة، أبرزها ما نسميه " بالتنوع الثقافي"، الذي يجعل من الفرد يعترف بالآخر، مما يسهم في بناء روابط مدنية تلمس مجالات عدة كالاجتماعية والثقافية، لتجسد عملية الانتماء لبعضها البعض، ومن جهة أخرى نلتمس وجود علاقة قائمة بين الفرد والدولة، تُعزز وفق القواعد التي من خلالها يتم الحفاظ على حقوق فردانيته من أجل تشكيل مواطن صالح.

وانطلاقاً من علاقة الفرد بالدولة يتشكل لدينا مصطلح المواطنة، الذي يعتبر من أهم المفاهيم المرتبطة بالوجود الإنساني بشكل عام، والذي يستدعي ضرورة خلق آليات للحفاظ عليه بشكل خاص، وإذا عدنا إلى الواقع يتوجب علينا دراسة صيرورة المواطنة تحت السياق العام للتنوع الثقافي، مركزين في ذلك على كل ما هو تقني بأبعاده السياسية، التي تؤدي إلى إحداث التغيير الراديكالي للعلاقة القائمة بين الهوية والمواطن والدولة.

**الكلمات المفتاحية:**

المواطنة، الهوية، التنوع الثقافي، الانتماء، التقنية.

1. مقدمة :

أسهم التطور العلمي في بناء آفاق جديدة في حياة الإنسان وذلك على مستويات عدة، كما يمكن اعتباره أحد الركائز التي بها يثبت كينونته في إطارها الواعي عبر سلوكه الذي يتم الحكم عليه إن كان سويا من الطرف الآخر.

ولإثبات يقينية الحكم إن كان صادقا أو كاذبا، ينبغي الانطلاق من المقدمات والبرهنة عليها، ومنه فإن الإنسان الذي يسعى لتجسيد كينونته وسط ذوات مختلفة سيضطر للتعامل معها وفق آليات، وفي خضم مفاهيم يقرن وجوده بها، وأول هذه المفاهيم أنه كائن فُطر على مبادئ يسعى للحفاظ عليها والمتمثلة في الحرية والمساواة، وتعامله مع الآخر من حين لآخر سيوقعه في تصادم خاصة وأنهما يشتركان في نفس المعطى وهي المبادئ الفطرية، بالإضافة إلى أنهما يمارسانها على نفس الرقعة الجغرافية وهو الوطن.

لهذا سيلجأ الإنسان لمفهوم الدولة للحفاظ على حقوقه لتسهيل عملية بناء كينونته، لكن إذا عدنا إلى مسألة الآليات المعتمدة لبناء ذاته، سنكون أمام التقدم التكنولوجي الذي أفرز لنا التقنية والتي بها فتح باب العولمة، وانتشارك وتبادل الثقافات الأخرى لتشكيل الهوية الثقافية، لتتسع دائرة التأثير بين الذوات في إطار ما نسميه بالتنوع الثقافي ومحركها الأساسي التقنية، وهنا تكمن المفارقة المنطقية التي تدفعنا لطرح الإشكالية التي مفادها ما يلي:

إذا سلمنا مسبقا أن الدولة قد وُجِدَت للحفاظ على الحقوق الطبيعية للإنسان، فإلى أي مدى يمكن للدولة تحقيق ذلك للحفاظ على جوهر الهوية؟ أم هناك عوائق ابستيمية تحول دون ذلك أمام ما نواجهه من آفاق للتقنية؟

وإذا سلمنا أن التقنية ساهمت في نشر ثقافات متنوعة، فإلى أي مدى يمكن لها تكريس مفهوم المواطنة دون اضمحلال هويتنا؟ وهل يمكن اعتبار التقنية سلاح ذو حدين؟

## 2. التفاعل المفاهيمي المكون لكيقونة الإنسان

### 1.2 ضبط المفاهيم:

#### 1.1.2 مفهوم الهوية (Identity):

لغة:

إن مفهوم الهوية من الناحية اللغوية يوضحه المعجم الوسيط على أنه «يشيرُ إلى البئرُ بعيدة القعر» (أنيس، 2004، صفحة 1002)، أما في اللغة الإنجليزية؛ فنعني بالهوية تماثل المقومات أو الصفات الأساسية في حالات مختلفة وظروف متباينة، وبذلك فهي تشير إلى التّشكل الاجتماعي أو الكلّ المركّب لمجموعة من الصّفات تكوّن الحقيقة الموضوعية لشيء ما، كما أنّ مفهوم الهوية يقابل كلمة **Identity** في اللغتين الفرنسية والإنجليزية وهي من أصل لاتيني، ويعني الشيء نفسه الذي هو ما عليه، كما يعني هذا المصطلح في اللغة الفرنسية «مجموعة من المواصفات التي تجعل من الشخص شخصا معروفا أو متعينا» (جنيدي، 2020، صفحة 125)

اصطلاحا:

والهوية فلسفيا تعني حقيقة الشيء المطلقة، والتي تشتمل صفاتها الجوهرية التي تميزه عن غيره، مثلما اعتبرها المفكر الفرنسي **ALEX MUCHIELLI** «على أنّها منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تتطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي» (زاهر، 2017، صفحة 27)

كما أنّ مفهوم الهوية مفهومٌ متحرك، وفي حالة بناء دائم وذلك حسب الأفراد والجماعات التي وجد فيها؛ إذ يقوم شعور الانتماء برسم حدودها لهذا غالبا ما يكون هذا المفهوم مستهدفا فتظهر للعيان انتماءات قبلية وقومية ترفض مسألة التعايش وتجد نفسها تواجه الآخر، كما يشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو، أي من حيث تشخيصه وحقيقة تميزه؛ «فالهوية جسر يعبر من خلاله الفرد إلى بيئته الاجتماعية والثقافية كما أنّها إحساس بالانتماء» (جنيدي، 2020، صفحة 125).

كما عرفها لالاند على «أنها ميزة فرد أو كائن يمكن من هذا الوجه تشبيهه بفرد يقال عنه أنه متماه، أو ذاته في مختلف فترات وجوده "هوية الأنا" التعرف إلى هوية فرد محكوم» (لالاند، 2012، صفحة 607).

وعرفها الأستاذ يعقوبي على أنها « مصدر صناعي من كلمة هو للدلالة على أن الشيء هو هو لم يَصِرْ شيئاً آخر، هي الذات الثابتة من خلال تغير أحوالها مثل هو الأنا » (يعقوبي، 2008، صفحة 174).

← ما يمكن استخلاصه من هذه التعريفات لمصطلح الهوية أنها تمثل الجوهر الثابت لدى الذات، لكن هذا الثبات لا ينفي صفة التحول بحكم صفة التحول للهوية.

### 2.1.2 مفهوم التنوع الثقافي (Diversité culturelle):

يُعدُّ التنوع الثقافي جزءاً من الإنسانية مما يجعل منه حقاً من الحقوق الإنسانية والذي نلتمس منه نوعاً من التعددية والتنوع لبناء مجتمع مدني، وإذا تم اعتباره تراثاً مشتركاً للإنسانية، ومن بين العوامل الداعمة لحقوقه، «فتجسيد هذه التعددية مسلم بها قبلاً منه لا يمكن أن يقع في دائرة الصراع الإيديولوجي أين يتم تغليب هوية ثقافية على هوية ثقافية معينة» (النعيمي، 2014، د.ص) ولقد نمت فكرة التعددية الثقافية في أمريكا وأصبحت سياسية نشطة ضد التمييز العنصري في ستينيات القرن الماضي، حيث تصاعدت المطالبة بحق الاختلاف عن الآخر وحق المساواة في الحقوق المدنية؛ لهذا تعتبر اختلاف الثقافات البشرية أهم ميزة؛ فكل ثقافة تختلف عن الأخرى لمسارها التاريخي.

وإذا كانت الذات لإثبات فرديتها نجدها على قدر هائل من استيعاب التنوع، وذلك من خلال جوانب عدة لتشكيلها، بالإضافة إلى الجانب الفطري، ومنه فلا مفر من أن تكون لها قابلية في اعتناق التنوع الثقافي بطريقة واعية على خلاف الأفراد والأجناس والأنواع، التي تنتمي لها كل ذات» فالفرد محدود بنوع، منه الفرد لا يحتوي على سمات مطلقة كونه مدمج في النوع أي نسبي، وهذه هي قاعدة التنوع الثقافي التي تدرج ضمن حقوق الإنسان، الحق في احترام الاختلاف القائم بين الناس بشكل حر لإثبات كيانه حيث لا يمكن أن يكون معزولاً عن كينونة الجماعة، وهذا ما نعني بالانتماء» (الرباعي، 2019، د.ص).

← من بين ما يحيط بهوية الفرد، الثقافات المختلفة، والتي بطريقة أو بأخرى تساهم في تشكيل ذاته، منه ما يفهم من التعريف أن الفرد لديه استعداد وقابلية لاحتواء أي ثقافة عن طريق أناه.

### 3.1.2 مفهوم المواطنة (Citoyenneté):

المواطنة في اللغة من الجذر (و.ط. ن ) جاء في مختار الصحاح: «الوطن محل الإنسان» (الرازي، 1994، صفحة 728)، ووطنها توطينا واستوطنها أي اتخذها وطنا وفي لسان العرب « الوطن المنزل الذي نقيم به، وهو موطن الإنسان ومحلّه» (ابن منظور، 2010، صفحة 4868).

وتتسع كلمة المواطنة لتشمل العديد من المفاهيم والتعريفات، فكونها مأخوذة من الوطن فهذا الأمر يوفر لها الإقامة والحماية، ومن حيث مفهومها السياسي؛ فالمواطنة صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن.

إذن المرء لا يولد مواطناً بل يكتسب هذه الصفة داخل مجتمعه وذلك من خلال ممارسته لمبادئ الحرية والمساواة والعدالة، ومنه فإن المواطنة تعتمد على معايير حقوقية، مدنية، وغيرها من المعايير التي تمكن الفرد من الانخراط في المجتمع والتفاعل معه.

والغرض من هذه القوانين هو حمايته بحكم انتمائه لها، فقديماً كانت عملية الحماية من قبل الدين أو الأصول التاريخية أو الإقامة بشكل دائم في رقعة معينة، لكن هذه العلاقة اتخذت شكلاً آخر في مسألة المواطنة حالياً.

فسيرورة المواطنة اتخذت أشكالاً عدة من عصر لآخر كونها مكتسبة «ويظهر ذلك من خلال التقسيمات التي لاقاها المجتمع اليوناني، يليه العهد الروماني حيث مصطلح المواطنون يطلق على السكان الأصليين لروما أما خارج روما فلاتينيون أما المناطق المحتلة فهم بربارة» (شعبان، 2016، د.ص).

وفي القرون الوسطى عرف مفهوم المواطنة تراجعاً مع الكنيسة إلى غاية قيام الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، وتبني الثورة الفرنسية إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789 حيث جاء في الإعلان «أن جميع الناس يولدون ويبقون أحراراً ومتساوون في حقوقهم الطبيعية، والتي لا يمكن

انتزاعها منهم، وهي الحرية والملكية والأمان ومقاومة الظلم، وأن لا أحد فردا كان أم جماعة يستطيع أن يمارس سلطة غير نابعة من سيادة الأمة» (بن عائشة، 2021، ص5).  
فانتقل بذلك الغرب من المواطنة الفئوية إلى المواطنة القومية ومفهوم الدولة - الأمة - القائمة على مبدأ الانصهار، منه المواطنة يمكن أن تكون حاضنة لهويات عدّة خاصة أمام التطور التكنولوجي الذي يساعد على ذلك.

← منه مصطلح المواطنة مثله مثل الهوية - مفهوم نسبي - لها جانب ثابت والمتعلق بالحقوق والواجبات وهما آليتان يعتمد عليهما لتجسيد العدالة، أما الجانب الأخر فيتمثل في اتساع مفهومها عبر الزمن ليلبغ مستوى معين من الشمولية.

#### 4.1.2 مفهوم التقنية (La technologie):

##### التقنية:

هي كلمة مشتقة من **logia** و **techno** حيث تعني كلمة **Techno**: الفن والحرفة وتعني كلمة **Logia** الدراسة والعلم، أما على الصّعيد الاصطلاحي فهي تعني: «التطبيقات العلمية للعلم والمعرفة في جميع المجالات التي يعيشها المجتمع الحديث في الغرب، وبعبارات أخرى تدل التكنولوجيا على الطّرق التي يستخدمها الناس في اختراعاتهم واكتشافاتهم لتلبية حاجاتهم وإشباع رغباتهم، وبناء على هذا التعريف العام تشمل التقنية أيضا استخدام الأدوات والآلات ومصادر الطاقة لكي تجعل الإنسان ميسورا وأكثر إنتاجية» (خضر، 2019، صفحة 15).

ويعتبر مصطلح التقانة مرادف للتقنية، والتي نعني بها استخدام المعارف والمهارات والمفاهيم بطريقة إبداعية لتصميم وصناعة منتجات ذات مستوى جيد.

كما يعرفها الأستاذ يعقوبي على أنها: «جملة الطرق المتبعة للحصول على نتيجة معينة مثل المقال الفلسفي، وهي جملة الطرق المتبعة لتحويل المعطيات العلمية إلى منتجات صناعية ويقابلها العلم» (يعقوبي، 2008، صفحة 21).

وعرفها لالاند بقوله «في مقابل المعرفة النظرية التي ينظر في تطبيقاتها تعود أهمية العلوم التقنية وتميمتها إلى شتى خصائص حالة الأمم المتحضرة، ولا تعود إطلاقا إلى الأهمية والمرتبة الفلسفية للعلوم التنظيرية» (لالاند، 2012، صفحة 1427)،

← التقنية أساسا تخضع لمبدأ ثابت عقلي رغم صيرورتها وهز مبدأ السببية لكن هذا الأخير تتحكم فيه الذات الإنسانية والتي تساهم في تطويره.

نستنتج من هذه التعريفات أن التقنية وضعية اليوم وراهنيتها، مما يؤكد تعامل الإنسان معها ومعنى هذا أنّ التحكم العملي يفترض من قبل الخضوع الميتافيزيقي للتقنية، وهذا الخضوع يسير بمحاذاة الموقف الذي يقوم على الاستيلاء على كلّ شيء، وحيثيات واقعا تثبت هيمنة الإرادة اللامشروطة للإنسان على هويات تم تذويبها تحت إرادة أحادية، في سبيل نشر خصوصية ثقافة واحدة وإلغاء الآخر، وقد تمت تهيئة الأرضية لها بالتقنية التي خضع لها بصفة لاشعورية.

### 2.2 صيرورة كينونة الإنسان في إطار التنوع الثقافي:

انطلاقا من ضبطنا للتعريف السابقة نلاحظ أنّ الإنسان لكي يثبت كينونته سيخضع لصيرورة في إطار الظروف التي يمر بها، وسنلتصق استمرارية فيتحولاتها بصفة دائمة، ما يجعلنا نكتشف أنّ هناك تفاعل مثري لإنتاج سلوكيات تبنى بها هويات تبدو للعيان أنها سوية.

فإذا استهلينا بالهوية حسب حلیم بركات «أنها معرفتنا بما، وأنّ، ونحن ومن أين أتينا وإلى أين نمضي وما نريد لأنفسنا وللاخرين، وبموقفنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة» (شعبان، 2016، د.ص)

من خلال هذا التعريف، نستنتج أنّ هناك اعتراف بالآخر، ومنه فإنّ الهوية ستخضع للصيرورة وذلك من خلال التفاعل القائم بين الهويات والعكس صحيح، وبهذا فإنّ الهوية ليست معطى جاهز بل عمل يجب إكماله فهي ليست ثابتة، بل متغيرة يتحكم فيها نظام العلاقات التي يدخلها في مفاهيم جديدة، كالهوية الثقافية، وهذا ما دعمه محمد البرغثي في كتابه " الثقافة العربية والعولمة " «أين نزع صفة التقديس على الهوية فهي ليست منجزا كاملا» (نفسه، 2016، د.ص).

إذن فكرة سعي الإنسان لما يجب أن يكون ستضعه دائما في مواجهة للآخر لإثبات وجوده كما ذكرنا سابقا، وسط التعددية الثقافية أين سيفرز مفهوم جديد بالضرورة وهو المواطنة، سيضطر للتعامل معها لإحلال التعايش بين الأفراد، ولا وجود للمواطنة حقيقة إلا في ظل التعددية، وفي ظلّ الدولة والقانون فهذا الأخير يعرّز المواطنة «وإذا سعت الدولة لإبراز التناقض بين الهويات من ناحية

ثقافتها فستطرح إشكالية المواطنة ويتم اللجوء للعشائر والطائفة للحصول على حقوقهم» (الأمين، 2013، د.ص).

ومن زاوية أخرى نجد أنّ الدلالة اللغوية لكلمة المواطنة لا ترتقي لمستوى المفهوم، إلا إذا وُضعت في سياق التحضر والتمدن، مثل إقامة دائمة على سبيل التملك، الذي يعني جملة من الحقوق والواجبات، ومن هنا أتى مفهوم المواطنة عند اليونان وأخذة النهضويين الأوروبيين وأعادوا إنتاجه، ومنه فإنّ «المواطنة تتعدى المكان حيث أصبحت على علاقة بالآخرين الذين ليسوا من الأهل، ففتشاً علاقات يفرضها الاحتياج المتبادل وينشأ الشعب الذي يمنح للمكان خصائصه الإنسانية» (الجباعي، 2014، صفحة 167).

إذن «المواطنة تعني المشاركة في الوطن على أسس الحرية والمساواة والتكافؤ، أي أنّ المشاركة في الوطن نابعة في المبدأ والأساس من اختيار حرّ، وإرادة حرة، هي إرادة المشاركة الحرة» (نفسه، صفحة 198).

وبهذا فإننا نجد أنّ الإرادة الحرة التي نص عليها العقد الاجتماعي تراعي مصالح جميع الشركاء وحقوقهم المدنية على اختلاف مستوياتها ومجالاتها، وما يمكن استنتاجه هنا أنّ هناك علاقة تفاعلية وطيدة بين الهوية التي تتسع لثقافة الهويات، وبعدها لتنشئ من حيثياتها مفهوم المواطنة، وهذا الأخير يدعمه بصورة أو بأخرى التقدم التكنولوجي " التقنية "، التي جعلت من العالم قرية صغيرة، فحاليا المحرك الأساسي لتوسيع دائرة المواطنة هي مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الميديا ككل. وبما أنّ عملية الانفتاح على الهويات الأخرى قد فتحت مع التطور التكنولوجي واستعمالها للتقنية إذن مكونات الهوية من عادات وتقاليد ستتغير أكيد، ففيها ما يحذف وفيها ما يضاف وذلك بشكل تدريجي؛ فالثقافة هي الوعاء الذي يجمع الهويات على اختلافها، وتعبّر عن الشعور بالانتماء.

لكن إلى أي مدى يمكن الحكم على براءة التقدم التكنولوجي " التقنية "، من أي إيديولوجية في سبيل تجسيد هذا الانتماء الخالي من الصراعات؟ أم أنّ التقنية ماهي إلا وسيلة مساهمة لتسهيل عملية إلغاء الآخر؟

3. إيديولوجية التقنية ومآلاتها على مصير الإنسان:



### 1.3 دياليكتيك التقنية والمواطنة :

إنَّ الغرض من ضبطنا للمصطلحات السابقة ومحاولة إبراز التفاعل القائم بينها، هو الوصول إلى أنَّ كلَّ هذه المفاهيم على اختلافها شكلا وحتى ضمنيا رغم تفاعلها، يتم التحكم فيها من خلال الإرادة السياسية تحت راية التقنية، ولهذا علينا تحليل علاقة التقنية بالإيديولوجيا وكيفية تمثل الإرادة السياسية على المواطن وليس العكس؟

أي فهم التحكم المعقلن علميا في سيروراته موضوعة، وبهذا يكون هذا السلوك المعقلن مقصودا وقد أعيد ربطه مع الاقتصاد والإرادة الديمقراطية، لهذا علينا التعرف على الأشكال الثابتة مؤسساتيا، فحتى المجتمع يعيش وفق شروط موضوعية (هابرماس، 2003، صفحة 104) ومنه ما علاقة الديمقراطية بالتقنية؟

لهذا السؤال إجابتين: **فالأولى** تتمثل في الطرح الذي قدمه **Karl Marx** وهو « أن يساوي بين الرؤيا العملية لرأي عام سياسي بتحكم تقني ناجح » (نفسه، صفحة 105) ، وذلك من خلال القانون الخاص لتراكم رأس المال وانطلاقها من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وهذه الآلية توضح إعادة إنتاج الحياة الاجتماعية بوصفها سيرورة إنتاج قيم استهلاكية تخطط عقليا تقنيا مسيرة لمصالح النظام الليبرالي على مستويات عدة بما فيها الثقافة؛ أما الطرح الثاني فهو **Schelsky** حيث وضع نموذجا معاكساً يتم الاعتراف فيه باستقلالية التقنية، التي نجد من أجلها أهداف الاستثمار؛ فالتقدم هنا أصبح آليا يمس مجالات عدة «إنَّها القدرة التي يجب أن تستولي عليها لاحقا مصالح الحياة والخيال المانع للمعنى لكي تستنفذ في أهداف عيانية» (نفسه، صفحة 106)، وهنا تصريح واضح على ضرورة إدماج التقنية في براكسيس الحياة عبر إحداث تقارب بين الديمقراطية والتقنية، وحقبة الواقع تثبت بشكل كلي علاقة التقنية بالاستثمارات العامة أين جعلت الإنسان العادي تابع وخاضع لها دون طلب الإذن من مبادئه التي قد اعترف بها وحارب لأجلها.

والمراد هنا كيف يمكن تجاوز هذا الاحتدام وخلق نوع من التواصل لتشكيل علاقات بنائها الطبيعي وبين التقدّم التقني وعالم الحياة الاجتماعية، والنظر لهذه العلاقة بمنظور كما يجب أن تكون دون هضم حريته الصانعة لكيونته باسم الحرية الليبرالية.

إذن يجب محاولة الربط بطريقة واعية بين مجال التاريخ الطبيعي للتقدم التقني مع براكسيس الحياة، وطبعاً هذا الأخير جعلنا جزءاً لا يتجزأ من ذات الإنسان أياً كان، إذن علينا احترام مبادئه وأن لا تختزل باسم التقنية التي هي \_إن صح القول\_ المحرك الأساسي في انتشار التنوع الثقافي. ومنه هل يمكن حقاً إيجاد نسق اجتماعي تحقق شروط عقلانية التقنية التي لا تخضع للقيود في سبيل تحقيق الموضوعية بشكل متكافئ؟

حقيقة إن عقلانية السيطرة تحولت لخطر اجتماعي يهدد الحياة، ما يلزمنا إلى ضرورة خلق توازن ديلكتيكي بين الإرادة السياسية والقدرة التقنية، لأجل مراعاة وحماية براكسيس الحياة عن طريق الحوار الخالي من السيطرة، أما «عقلنة السيطرة فلا يمكن أن نتوقعها إلا من خلال علاقات تؤيد السُلطة السياسية لفكر يلزم نفسه بالحوار» (نفسه، صفحة 109).

ما يجب الإشارة إليه في هذا العنصر، أنه إن كانت الدولة والنظام الذي تتبناه بإرادة من الشعب، قد عزمأن تحمي شعبها من أي فكر دخيل شأنه إعاقة تحقيق وجود الإنسان في إطاره القومي أو الاجتماعي أو الوطني أو العالمي، لنصل في ذلك لمفهوم المواطنة، فإن عليها بعدم الخضوع لأي آلية حتى وإن كانت علمية إن كانت في ذلك تساهم في محو خصوصيتي أمام الآخر لخدمة مآرب سياسية.

### 2.3 مساهمة التقنية في تغيير العقول :

إن عملية التأثير على العقول تؤثر بدورها على مبادئ يستند عليها الإنسان في إثبات وجوده كذات متميزة عن الآخر، ومن الواضح أن الحرية والكرامة لا تكونان مهذبتين إلا إذا تم تغيير السلوك نتيجة المادة وضغطها والتحويلات التكنولوجية التي تتجلى في خدمة الفرد، لكن إذا حللنا حقيقة التكنولوجيا، سنجدها تقوم بنسبة كبيرة في تغيير العقول لتبلغ مفهوم المواطنة واحتضان التنوع الثقافي، ويمكننا ضرب مثال حول كيفية السيطرة على العقول؛ فالمتعارف أن التلميحات والحث على الاقتراحات هي مثيرات تسعى للسيطرة بشكل جزئي ولا يمكن الاستجابة لها إن لم يكن هناك ميلٌ أكيدٌ، وإن لم تسمح الظروف سنلجأ للعقل وهنا تحققت سيطرة داخلية منه «الأدلة التي توردها الإعلانات تسيطر على العقل بطريقة أو بأخرى» (سكينر، 1998، صفحة 84).

إن معتقدات الإنسان تتغير بتغيرقناعة العقل وبهذا فإنّ بناء الاعتقاد مبني على زيادة احتمال حدوث الفعل، بحكم أنّ الإنسان يسعى وراء مصلحته أو يدعم الفعل من قبل الآخر... وهذا ماتقوم به التقنية وأبسط مثال مواقع التواصل الاجتماعي، وبهذا التّوهم بالحرية والكرامة تحترمان أمر نسبي «وعلى غرار فنّ الحوار والإرشاد وبناء الاعتماد على الأشياء نجد أن تغير العقل يتم التفاضلي عنه من جانب المدافعين عن الحرية والكرامة؛ لأنه طريقة غير فعالة لتغيير السلوك لتقع عليه الملامة على أخطائه» (بن فريحة، 2020، صفحة 122).

إنّ الدّولة المتساهلة، هي التي تترك التحكم لمصادر أخرى، فقبل التّطور الباهر للتقنية كانت الحرية والكرامة تمارين رائعة في التحكم المضاد، لكن الآليات المعتمد عليها سابقا لم تعد مناسبة لما هو آني ألا وهي الأخلاق، فمعادلة الإنسان حول السيطرة على الطبيعة وما إلى ذلك وتسخيرها له، قد انعكست عليه وذلك بسلب حريته من طرف التقنية، وقد أوضحها **Heidegger** حينما أكد أن الإنسان بتعاطيه للتقنية، يشارك في التسخير وكأنه شكل من أشكال الكشف، والمعنى من هذا أن خطورة التقنية تكمن في هذا الانكشاف، الذي لا يحمي كينونة الإنسان ويهددها، وخطورته تكمن في فقدان الإنسان لحرية، وهذا ما أكده **Herbert Marcuse** في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد» حيث بيّن فيه مخاطر التكنولوجيا ووسائلها، من بينها ما يسمى بالعولمة والتنوع الثقافي، حيث أنه في المجال السياسي الدّول القوية تسيطر على الدّول الضعيفة، وفقدان الحرية من مميزات الدّول الصناعية الكبرى.

إن التقنية ساهمت في إفراغ الإنسان لجوهره الرّوحي، الذي هو جزء لا يتجزأ من كينونته وهذه الأخيرة ليس من مهام التقنية استرجاعها؛ لأنه يتعارض مع مصالحها والجانب الرّوحي يترفع عن المصلحة، فالتقنية هدفها هو تيه الإنسان حيث لا يعرف مبادئه وقيمه وكيفية التمسك بتقافته، وبهذا الشّكل يتحقق ما نسميه بالاغتراب عن عالمه الحقيقي وكينونته وبهذا يتم القضاء على إنسانيته.

لهذا أكد **Heidegger** «على أن التقنية سلبت من الإنسان إنسانيته، وتركت أغلبية الحكم لقانون الغاب؛ لأنها هيأت له جميع الميادين وجعلته يهيمن على ما يريد، ومتى يحب هو ذلك» (إبراهيم، 2006، صفحة 126).

4. الخاتمة :

انطلاقاً مما سبق نستنتج أننا حقاً أمام معضلة وجب التأمل فيها ملياً، لإنقاذ ما تبقى من إنسانية الإنسان، لهذا علينا البحث في ماهية التقنية وأن نحسن استغلالها وكيفية استهلاكها، كي لا نقع في إشكالية إلغاء الذات، والوقوع في النحن، ولاجتباب هذا علينا الوقوف أمام الخلية الأولى التي ينشأ فيها الفرد ألا وهي الأسرة، التي من مهامها تعزيز المبادئ الأخلاقية في ذات الإنسان وتعليمه كيفية تكوين ذاته بطريقة سوية، إضافة إلى المناهج التربوية التي يتلقاها التلميذ في المدرسة حيث تؤدي دوراً مهماً في توعيته بصفته كائن واع له قدرات عقلية يتم التفاعل بينها، والتي بها نكون مواطننا صالحاً، حيث يدرك ما يحيط به من مخاطر على مستويات عدّة ومحاولة التكيف قدر المستطاع بطريقة إيجابية مع التكنولوجيا، وبهذا إن تم الاهتمام بالأسرة والمناهج التربوية من قبل الدولة فطرح فكرة إمكانية حيادية النظام الليبرالي لمسألة العولمة والتنوع الثقافي، وكيفية استغلالها للتقنية بطريقة بشعة غير واردة لدى ذلك الفرد الذي تم فيه غرس قيم الأخلاق - برعاية تلك المؤسسات - في سبيل تكوين كينونته بشكل سوي، وطرح معايير عقلانية وأخلاقية تمكنه من الحفاظ عليها قدر المستطاع وسط الصّراعات التي تواجهه أمام المآرب السياسية للنظام الليبرالي.

لهذا فإنّ عملية الحماية لكي نونة الإنسان تبدأ من الفرد بالدرجة الأولى لتعم المجتمع وتتسع بعدها للدولة التي وعدت ذلك الإنسان بحمايته بموجب دساتير معينة.

قائمة المراجع :

الكتب:

- 1- إبراهيم أحمد، إشكالية الوجود والتقنية عند مارتن هايدغير، ط1، منشورات الاختلاف 2006.
- 2- ب. ف. سكينر، تكنولوجيا السلوك الإنساني، ت: د عبد القادر يوسف، عالم المعرفة العدد 32، 1998.
- 3- جاد الكريم الجباعي، من الرعوية إلى المواطنة، ط1، أطلس للنشر، 2014 .
- 4- ضياء الدين زاهر، اللغة ومستقبل الهوية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2017.
- 5- يورغن هابرماس، العلم والتقنية ك "إيديولوجية"، ت: حسن صقر، ط1، منشورات الجمل ألمانيا 2003.

المعاجم:

- 6- إبراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، ط4، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- 7- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، معجم مصطلحات الفلسفة النقدية والتقنية، دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، طبعة 2012.
- 8- محمد بن أبو بكر الرّازي، مختار الصّاح، تحقيق حمزة فتح الله، دط، مؤسّسة الرّسالة، 1414هـ، 1994م.
- 9- محمد بن مكرم جمال الدّين بن منظور، لسان العرب، دط، دار صادر، بيروت\_لبنان، 2010.
- 10- محمود يعقوبي، معجم الفلسفة، أهمّ المصطلحات وأشهر الأعلام، ط1، دار الكتاب الحديث، 2008.

المجلات:

- 11- بن عائشة نبيلة، التنوع الثقافي والمواطنة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد15، العدد 31، 2021/01/1.
- 12- بن فريحة أسماء، التقنية ومصير الوجود الإنساني قراءة في نص " التقنية، الحقيقة، الوجود" لمارتن هايدغير، مجلة مقاربات فلسفية، المجلد 8، العدد 2، 2020/10/23.
- 13- جاد الكريم الرباعي، التنوع الثقافي والوحدة الوطنية، مجلة صوار، 2019/03/02.
- 14- جنيدي عبد الرحمن، مفهوم الهوية والمواطنة في ظل التنوع الثقافي، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 2، 2020/08/15.
- 15- خضر إ. حيدر، مفهوم التقنية، مجلة الاستغراب، العدد 15، 2019.
- 16- سالم سالمين النعيمي، " ثقافة " التنوع الثقافي والمواطنة، مجلة الاتحاد، 2014/09/02.
- 17- عبد الحسين شعبان، جدلية الهوية والمواطنة في مجتمع متعدد الثقافات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5238، 2016/07/11.
- 18- محمد عبد المنعم صالح الأمين، التنوع الثقافي في إطار المواطنة، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4267، 2013/11/06.